تحليل إخباري:

وقفة على أطلال حلم تحويل الكويت إلى مركز تجاري ومالي

فيصل المطوع

كونا ـ منذ ان أطلق صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح دعوته لتحويل دولة الكويت الى مركز مالي وتجاري في المنطقة قبل عدة سنوات أصبح الجميع يشدد على أهمية تحقيق هذه الرغبة السامية لسموه.
وللأسف فقد تم بذل القليل من الجهد للتفكير في كيفية تحقيق هذه الرغبة على أرض الواقع، لذا يعتبر تحقيقها تحديا حقيقيا للحكومة ممثلة بسمو رئيس مجلس الوزراء وأعضاء حكومته بالاضافة الى أعضاء مجلس الأمة ورجال الأعمال.
وتشير التصريحات الحكومية الى ان دولة الكويت مؤهلة لتحتل هذا الموقع، فقد اكد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد في كلمته على هامش أعمال منتدى الكويت العالمي الأول الذي عقد في بروكسل العام الماضي ان الكويت مؤهلة لأن تكون مركزا ماليا وتجاريا في منطقة جنوبي غرب آسيا وبوابة للتجارة الدولية بين الشمال والجنوب لامتلاكها مجموعة من المقومات يأتي في مقدمها الانسان الكويتي ثم الأرض والاستقرار السياسي والثروة الطبيعية والمالية.
ولكن على الرغم من توفر كل المقومات والمزايا لتكون الكويت مركزا ماليا وتجاريا في المنطقة لم تر هذه الرغبة السامية النور حتى الآن، مما يستدعي وقفة للمناقشة والحديث عن ماهية المركز المالي والتجاري ومدى أهميته وما هي مقوماته والعقبات التي تعترض تحقيقه.

وقال استاذ الاقتصاد بجامعة الكويت الدكتور رياض الفرس في لقاء خاص مع وكالة الانباء الكويتية (كونا) ان تحقيق الرغبة السامية غير ممكن في ضوء المعطيات الحالية الا ان ذلك ليس مستحيلا اذا ما توافرت النية الجادة والارادة السياسية لتحقيقها.
واضاف ان الرغبة السامية تعتمد على مدى التعاون بين الثلاثة أطراف الأساسية في المرحلة القادمة وهم الحكومة ومجلس الأمة والقطاع الخاص، اذ ان لكل طرف منهم دورا مهما في هذه العملية فالحكومة يكمن دورها في التخطيط والاشراف على التنفيذ، ومجلس الأمة يقوم بالتشريع والرقابة، والقطاع الخاص يقوم بالمبادرة والتنفيذ.

الخدمات المالية

وقال الفرس ان تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري يعني تحقيق هدفين مهمين لكن مختلفين من حيث المقومات والأهمية فالمركز المالي (على الأقل الاقليمي) يعني ان تكون الكويت مركزا للمستثمرين ورجال الأعمال العاملين في المنطقة للحصول على الخدمات المالية التي يحتاجونها لمزاولة أنشطتهم التجارية.
وأوضح ان الخدمات المالية تشمل العمليات المصرفية من قبول الودائع ومنح القروض وتحويل العملات بالاضافة الى

الخدمات الاستثمارية كإنشاء الصناديق الاستثمارية وتسويق السندات وتقديم الاستشارات المالية الى جانب خدمات التأمين المختلفة على الحياة والممتلكات ووجود الاسواق المالية كأسواق الأسهم والسندات التي يمكن من خلالها توفير مصادر تمويل للشركات.
واجاب الدكتور الفرس عن سؤال حول مدى امتلاك الكويت لمقومات المركز المالي قائلا نعم ولا، فمن ناحية عدد البنوك التي تبلغ 13 بنكا، فالعدد يعتبر قليلا جدا مقارنة بالدول المجاورة، أما من حيث شركات الاستثمار التي يتعدى عددها 80 شركة، فتعتبر من أفضل الشركات على المستوى الاقليمي، والكويت تمتلك ميزة نسبية تستطيع من خلالها منافسة الدول المجاورة من خلال قيامها بدور مركز استثماري لادارة الأصول والثروات، أما شركات التأمين بشقيها التقليدي والتكافلي فتعتبر مناسبة من حيث العدد والخدمات مقارنة بالحجم المحدود للسوق المحلي.

المركز التجاري
أما فيما يتعلق بالمركز التجاري فقد أوضح الفرس ان هذا يعني تحويل الكويت لممر أو قاعدة لنقل السلع والبضائع بين الدول من خلال القيام بعمليات اعادة التصدير، مشيرا الى ان تحقيق ذلك يترتب عليه العديد من الفوائد للاقتصاد الوطني بشقيه الخاص والعام.
وذكر الفرس ان القطاع العام سيستفيد من الرسوم التي يحصل عليها من خلال تقديم الخدمات في مرافق البنية الأساسية من موانىء ومطارات ومراكز حدودية ومن تنويع مصادر الدخل القومي من خلال تشجيع الانشطة الاقتصادية في مجال الخدمات اللوجستية بالاضافة الى توفير فرص العمل للمواطنين في القطاعين العام والخاص.
من جهته اعتبر رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في شركة «بيان للاستثمار» فيصل المطوع في لقاء مماثل مع «كونا» ان رؤية صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الصباح في تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري هي رؤية عريقة ومستقبلية في آن واحد.
واوضح المطوع انها رؤية عريقة كونها تستلهم جذورها من تراث الكويت وخبراته ومستقبلية لانها تعتمد في منطلقاتها الى التوظيف الحكيم للمزايا الاقتصادية لدولة الكويت، مشيرا الى ان تحويل الكويت الى مركز مالي مرموق أمر لا بديل عنه يساعد على توفير فرص عمل منتجة وكبيرة لاحتياجات أبناء الوطن.
وأكد المطوع انه عند تنفيذ هذه الرؤية السامية سيكون لدولة الكويت مورد آخر بالاضافة الى ما حباها الله من موارد طبيعية مثل النفط فبذلك يكون هناك تنويع في مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مصدر واحد ناضب ومتقلب الاسعار.

مزايا نسبية
وأعرب المطوع عن أسفه لأنه على الرغم من ان الكويت تتمتع بمزايا نسبية كبيرة تؤهلها لتكون مركزا ماليا وتجاريا وخدميا رئيسيا في المنطقة بشكل مرموق، فإن الاقتصاد الكويتي لا يزال يعاني اختلالا كبيرا في الهيكلية من خلال وجود البيروقراطية المهيمنة على قطاعات الدولة والمعرقلة لنمو الاصلاح الاقتصادي والبطالة المقنعة ووجود أكثر من 95 في المائة من العمالة الكويتية العاملة في القطاع الحكومي ومعظمها غير منتج الى جانب محدودية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في البلاد وتقادم القوانين والتشريعات الاقتصادية اذ ان المركز المالي يحتاج الى بيئة رحبة وليست طاردة.